تطوير الصناعات الوطنية الغذائية... ضرورة ملحة لتأمين الامن الغذائي في العراق الجديد

تمتلك بلادنا العديد من المشاريع الصناعية المتخصصة بانتاج المواد الغذائية المختلفة سواء المصانع التابعة للدولة أو للقطاعين المختلط والخاص، وتسهم هذه الصناعات الوطنية الغذائية برفد السوق المحلية بالمنتوجات الغذائية وسد الحاجة الوطنية منها اضافة إلى تصدير الفائض إلى الخارج لغرض الحصول على الايرادات المالية وبالعملة الصعبة لتحسين أمكانات الاقتصاد الوطني. أن الحاجة لتطوير واقع الصناعات الوطنية الغذائية اصبحت ملحة جداً خلال هذه المرحلة التي تمر بها بلادنا، وذلك لتأمين الامن الغذائي لابناء شعبنا حيث الزيادة الملحوظة في عدد سكان القطر التي تتطلب تأمين الغذاء الكافي وكذلك تأمين مفردات الحصة التموينية بدلاً من اللجوء الى تأمين استيرادها من خارج القطر بكلف مالية عالية اضافة إلى مخاطر الطرق عند نقلها والتأخير الحاصل بتوزيعها.

أن تطوير واقع الصناعات الوطنية الغذائية في عراقنا الجديد يتطلب سلسلة من الاجراءات العملية وتطبيق العديد من المقترحات التي يمكن اجمالها بالنقاط الاساسية الآتية:-

١- ضرورة الاسراع بارساء قواعد الامن والاستقرار في ربوع وطننا وبما يضمن توفير البيئة الامنة التي ينتعش من خلالها واقع التطوير لتلك الصناعات الوطنية.

٢- تقديم المزيد من التسهيلات إلى أصحاب المصانع والمعامل التي تنتج المواد الغذائية وحثهم نحو تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية في هذا المجال ومنحهم السلف المالية والقروض وتقسيطها على المدى البعيد مع اعفائهم من الضرائب والرسوم ولفترات محددة وتأمين الحماية القانونية لرؤوس الاموال في هذا المجال وبما يضمن تحقيق الاستقرار في مجال الاستثمارات الغذائية.

٣- رفد المصانع والمعامل الحكومية بالملاكات البشرية اللازمة لادارة العملية الانتاجية للصناعات الغذائية وكذلك العمل على تحسين ظروفهم المعيشية وتأمين حالة الاستقرار الوظيفي لتلك الملاكات وعدم التسرب الى خارج المصانع الوطنية وتطوير العملية الانتاجية مع زيادة المنتوج الوطني مع التحسين المستمر لتلك الصناعات.

٤- ايلاء موضوع المتطلبات الصحية الاهتمام المطلوب ومراعاة تطبيق جميع الشروط الصحية الصادرة من مؤسسات وزارة الصحة خلال عمليات التحضير والانتاج والتغليف للمنتوجات الوطنية الغذائية لغرض تأمين صلاحها وعدم تعرضها للتلوث وضمان صحة وسلامة جميع المستهلكين.

٥- التأكيد على سلامة وصحة الملاكات العاملة في مجال الصناعات الغذائية وعرضهم بصورة دائمية للفحوصات الطبية المركزة من اجل سلامتهم وسلامة جميع المنتوجات الوطنية الغذائية.

٦- ادخال التحسينات المستمرة على المنتوجات الغذائية للوصول إلى رضا المستهلك .

٧- تفعيل دور دوائر السيطرة النوعية باجراء الفحوصات والاختبارات على نوعية وجودة المنتوجات الغذائية والتأكد من توفر جميع المستلزمات الضرورية مع تحديد فترة الانتاج ومدى صلاحه لكون فترة النفاذية ضرورية جداً لتحديد صلاح المنتوج للاستهلاك البشري.

٨- ضمان تشغيل محطات معالجة نفايات المصانع والمعامل الغذائية والتركيز على صلاح تلك المحطات للعمل والتاكد من تحويل النفايات إلى مواد غير ملوثة للبيئة الوطنية.

٩- ايلاء عمليات التغليف والدعاية التجارية لترويج مبيعات المنتوجات الغذائية الوطنية الاهتمام المطلوب لان الدعاية التجارية تلعب دوراً مهماً في تأمين منافذ التسويق وتحقيق مبيعات عالية.

١٠- تحديث الخطوط الانتاجية وتطويرها من اجل تطوير وزيادة المنتوجات الوطنية.

١١- ضرورة اجراء دراسات علمية لمعرفة الحاجة المحلية للسوق العراقية ومنافذ التسويق الخارجية لغرض رفع سقف الانتاج لكي تبلغ حالات الذروة وتامين المنتوج الوطني الكافي لسد حاجة السوق المحلية اولا ثم التصدير.

١٢- بناء المخازن الرئيسة داخل المصانع والمعامل لغرض تأمين الخزين الاستراتيجي للصناعات الوطنية الغذائية وضمان صلاحها بدلاً من بقائها متروكة في العراء ومجازفة تلفها بفعل تاثيرات الظروف الجوية القاسية.

١٣- الافادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال تطوير نوعية منتوجاتها الوطنية الغذائية.

١٤- تطوير منافذ البيع المباشر للمنتوجات الغذائية الوطنية ومنح الملاكات العاملة فيها جميع الامتيازات في ضوء المبيعات المتحققة.

شركات أجنبية تسعى الى دخول الأسواق العراقية

بعد مرور عامين تقريبا على حرب العراق، يسعى العديد من الشركات الاجنبية الى الفوز بحصة من السوق العراقية عبر المشاركة في معرض مخصص لاعادة الاعمار يقام في عمان، وذلك رغم استمرار الاوضاع الامنية المتردية هناك.

وقال احد رجال الاعمال العراقيين المشاركين في معرض اعادة اعمار العراق ٢٠٠٥ الذي افتتح يوم الاثنين الماضي في العاصمة الاردنية: لم اشعر بان الشركات الاجنبية لا تريد التوجه الى العراق بسبب الاوضاع الامنية.

وأضاف علاء برواري القادم من البصرة خصيصا لزيارة المعرض: معظم الشركات (الاجنبية) تريد ممثلا لها في العراق لكنني امل ان تاتي الشركات نفسها الى العراق من اجل ان تنقل الينا التكنولوجيا وتشغيل الايدي العاملة بعد النقص في هذا المجال.

ويهدف المعرض الذي تشارك فيه اكثر من ٩٠٠ شركة من ٤٤ دولة الى تعريف الجهات العراقية على شركات دولية من مختلف القطاعات تعنى باعادة الاعمار.

ومن جهته، يرى احمد العاني المشارك في المعرض من مجموعة دجلة العراقية ان الوضع الامني في بلاده لا يوفر ارضية صالحة للعمل بصورة طبيعية بالنسبة للاجانب ما يصب في صالح الشركات العراقية.

الا ان العاني يرفض ان يكون الوضع الامني هو العامل الرئيس الذي يجعل الشركات الاجنبية تتجه الى الشركات العراقية في مشاريع اعادة الاعمار، انما يريد ان تختبر الشركات الاجنبية مدى كفاءتنا كعراقيين.

ويشارك في المعرض الذي يستمر حتى الخميس نحو ٣٥ شركة عراقية اضافة الى ١١٠٠ مدعو من العراق، بحسب ما افاد المنظمون.

وقال البير عون رئيس مجموعة الشركة الدولية للمعارض، احدى الجهات المنظمة للمعرض: ان الوضع العراقي يربك البعض لكن الحوافز في السوق العراقية كبيرة فالشعب العراقي بحاجة الى مواد لاعادة الاعمار وتقنيات وبضائع بالرغم من الوضع الامني.

وأضاف عون : ان رجال اعمال عراقيين يتشوقون للتعرف على نظرائهم الاجانب وسط اجواء امنة كما في الاردن.

وتشارك في المعرض تسع دول عربية هي الاردن، الذي يشارك باكبر جناح في المعرض، والعراق وسوريا والسعودية والامارات وتونس والكويت ومصر ولبنان.

كما تشارك عشرات الدول الاجنبية بينها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين والمملكة المتحدة وكندا.

وقالت فرانسيس موفيت كواديو من الوفد التجاري البريطاني ان الاردن يشكل مكانا امنا لتنظيم لقاءات بين رجال الاعمال البريطانيين ونظرائهم العراقيين بدلا من لقائهم في العراق.

وأشارت الى ان العديد من الشركات البريطانية العاملة في العراق حاليا تعطي عقودا من الباطن لجهات عراقية وذلك للحد من الموظفين البريطانيين وغير العراقيين هناك لاعتبارات امنية. ولا ينظر رجال الاعمال العراقيين بارتياح للعقود التي تعطى من الباطن حيث يصرون على ان الخبرة لا تنقصهم في اعمال اعادة الاعمار وانهم الاولى في بناء بلدهم.

وقال العاني في هذا الصدد : ان ما يؤلمنا هو اعطاء الشركات الاجنبية عقودا من الباطن لشركات اجنبية اخرى، وهذه الشركات بدورها تعطي حصة لشركة اخرى. وفي النهاية، يكون نصيب الشركات العراقية صغيرا جدا مقارنة مع الاخرين.

وأضاف نحن اولى بأن نبني بلدنا فطالما كنا سابقا السباقين في العلم والتكنولوجيا.

ويتضمن المعرض معدات ثقيلة خاصة بالتنقيب عن النفط واستخراجه والات صناعية واخرى خاصة باعمال البناء والكوابل والانابيب بانواعها واجهزة الاتصال من هواتف نقالة واخرى تعمل عبر الاقمار الصناعية والاثاث والمواد المدرسية والطبية والشاحنات والاجهزة الكهربائية بانواعها.

يشار إلى ان مؤتمراً اقيم حول اعادة اعمار العراق على هامش المعرض بمشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين العراقيين الثلاثاء الماضي.

صندوق النقد الدولي يتوقع برنامجا اقتصاديا للعراق في الخريف المقبل

واشنطن - قال مسؤول كبير بصندوق النقد الدولي ان من المتوقع ان يتوصل الصندوق والحكومة العراقية الى برنامج للاصلاح الاقتصادي في خريف العام الحالي اذا تحسن الوضع الامني في العراق.

وأضاف محسن خان مدير عمليات صندوق النقد في الشرق الاوسط واسيا الوسطى أنه حدث تقدم وانتكاسات في تنفيذ اصلاحات في القطاع المصرفي والميزانية وجباية الضرائب.

وقدم الصندوق للعراق معونة للتعافي من الحرب قيمتها ٤٣٦ مليون دولار في أيلول الماضي عام ٢٠٠٤ لمساعدة البلاد على التحول الى اقتصاد السوق لكن اعادة بناء الاقتصاد تعاني منذ أشهر من أعمال العنف التي يشنها المسلحون المناوئون للقوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق.

وعطل مأزق سياسي تشكيل حكومة جديدة في العراق منذ الانتخابات التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني.

وقال خان في مقابلة نشرت في نشرة داخلية لصندوق النقد "العراق ما زال يعاني من نقص في الوقود والبنزين والكهرباء وهو ما يزيد بدوره التضخم."

وأضاف قائلا "بالرغم من هذا فاننا نتوقع برنامجا للتعديل يدعمه صندوق النقد الدولي بحلول خريف ٢٠٠٥ بافتراض ان تؤدي الانتخابات الى خفض مهم للمشكلات الامنية,٢٠٠٥"

ارامكو : الاستثمارات في مصفاة جديدة في ينبع بين ٤ و ٥ مليارات دولار

دبي - قال مسؤول رفيع في ارامكو السعودية يوم الثلاثاء الماضي ان الاستثمار في مصفاة تصدير مقرر اقامتها في مدينة ينبع السعودية على البحر الاحمر بطاقة ٤٠٠ الف برميل يوميا ستصل الى ما بين أربعة وخمسة مليارات دولار.

وقال خالد البوعينين نائب رئيس ارامكو للتكرير في تصريحات للصحفيين "اننا نناقش هذا الان مع الاطراف المهتمة ونحن نتحدث مع كل المصافي في شتى أنحاء العالم." واضاف أن الصفقة ستكتمل "خلال عام أو نحو ذلك."

خياران امام القطاع النفطي العراقي

الحلقة الثانية

بقلم جيمس غلانز، صحيفة النيويورك تايمز

إذا أخذنا بنظر الإعتبار الضغوط السياسية و الصراع بين المتطلبات المتنافسة للإصلاح و الإنتاج، لا نندهش من أن الكثير من العراقيين يطالبون ببذل أقصى الجهود لإستخراج اكبر قدر ممكن من النفط الخام، فيما لا تزال مستويات الإنتاج تراوح في المدى نفسه الذي كانت عليه قبل الغزو الذي قامت به قوات التحالف للبلاد –أي ما بين ٢ الى ٢,٢ مليون برميل يومياً.

و قال جبّار لعيبي، المدير العام لشركة نفط الجنوب المملوكة للدولة : " أنا أشجع إنتاج أي برميل إضافي من النفط لصالح البلاد، شريطة الحفاظ على مصالح العراقيين. فعلينا العمل ليلاً و نهاراً لزيادة إنتاجنا النفطي".

في الوقت ذاته ، ينبغي على المنشآت و المصافي التي تعمل على تحويل تلك البراميل من النفط الخام الى منتجات يمكن الإستفادة منها أن تعمل على زيادة قدرتها. فعلى سبيل المثال، بعد مرور ٢٤ شهراً على غزو قوات التحالف للعراق و عمليات السلب التي أعقبته ما زال مصنع وقود التدفئة المتضرر الذي يديره إبراهيم لا يحقق سوى ثلث قدرته الإنتاجية التي كان عليها في الأيام الأخيرة من عمر النظام العراقي السابق، حينما كان هذا المصنع ينتج ٣٠٠٠ طن من غاز البترول المسال يومياً.

و قال جيم همفريز، أحد مديري المشاريع في شركة كيلوغ، براون آند روت التابعة لهاليبيرتون بأن التدمير الذي لحق بالكثير من المنشآت البترولية - مثل مصنع الغاز المسال في البصرة - في فترة ما بعد الحرب يتعدى نطاق عمليات السلب البسيطة. و كانت تلك الشركة قد حازت على عقد لصيانة حقول النفط العراقية.

و قد أدت حالات الشحة في الوقود –مثل تلك التي سببتها هذه الأضرار –الى جعل العراق في وضع لا يحسد عليه إضطره الى إستيراد كميات ضخمة من المنتجات النفطية المكررة على الرغم من إحتياطياته الهائلة.

و قد كانت رحلة بالسيارة قمنا بها عبر الشوارع الفرعية التي تربط حقول النفط المحيطة بالبصرة بمثابة مقدمة تثير الدهشة تقود الى تحديات مُقلقة أخرى.

حيث تنير المكان سلسلة من الشُعلات المرتفعة و أعمدة الدخان السود الكثيفة للغاية بحيث تبدو كما لو كانت تصدر عن حرائق تشب في حقول النفط.

و قد كان مصدر تلك الشعلات، مصانع فصل الغاز عن النفط، و التي صُممت لإزالة الغازات الذائبة في النفط الخام المُستخرج حديثاً قبل شحنه الى المصافي و محطات توليد الطاقة الكهربائية و محطات التصدير. و يجري في معظم البلدان المنتجة للبترول خزن تلك الغازات و تحويلها الى منتجات يمكن الإستفادة منها.

أما في العراق الذي لا يتمتع سوى بحيز قليل من الدقة و العناية في التعامل مع الصعوبات و المشاكل، فيجري التخلص من الغالبية العظمى من تلك الغازات عن طريق حرقها بكل بساطة.

و قال ألتون برودأواي، مهندس خدمات المصانع في شركة كيلوغ معلقاً : " نعم، يجعلك الأمر ترغب في البكاء".

بيد أن المشكلة التي إنطوى عليها مصنع إنتاج وقود التدفئة المسال سرعان ما إسترعت قلق مهندسي شركة كيلوغ بينما كانت قافلتهم المكونة من مجموعة من السيارات الرياضية تسير نحو الشمال.

و قال همفريز في إطار حديثه عن الغاز المتدفق من الأبراج المتداعية، " إن (العملية) خطرة للغاية. فكل ما تفعله هو إنك تطرد الغازات لتسبب تلوثاً في الغلاف الجوي".

و قال إبراهيم بأنه قد تم تحذير الجيش البريطاني، الذي يتولى المسؤولية العسكرية في جنوب العراق، بعدم تحليق أية طائرة في هذه المنطقة. و حينما بدأ في أخذنا ضمن جولة عبر أرجاء المصنع، طلب من المصور المرافق عدم إستخدام الضوء الوهاج لآلة التصوير، قائلاً : " تؤدي آلة التصوير الى إصدار شرارات".

و قد مرت تلك الجولة بسلام، لكن بينما كان الزائرون يهيمون بالرحيل صادفوا في طريقهم خمس حلقات معدنية كبيرة ملقاة على الأرض بجوار الطريق –حيث كان المصنع يعمل على تخزين الأغطية الجديدة للأبراج منذ ما قبل الحرب.

و كان حسن منصور ظافر، مدير إجراءات السلامة الصناعية الذي هو الآن على أعتاب التقاعد، يقف بجوار المعدات البديلة. و حينما تم سؤاله عن كيفية عمل تلك الأغطية، تردد ظافر لبرهة ثم قال ضاحكاً : " أنتم تمتحنونني !!". ثم أشعل سيكارة و أخذ منها (مجتين) طويلتين.

ترجمة : سامي عبد الله
محمد جواد
عن صحيفة
الإنترناشيونال هيرالد تريبيون

الخبراء يحذرون من قنبلة موقوتة اسمها البطالة

حذر خبراء اقتصاديون ورجال أعمال عرب وأجانب في منتدى اقتصادي عقد الاسبوع الماضي في الدوحة من البطالة التي تتصاعد أرقامها في العالم العربي معتبرين أن الظاهرة تشكل (قنبلة موقوتة) قد تنفجر في حال لم تتم المسارعة الى اصلاح اقتصادي جذري.

وخصص المشاركون في ندوة نظمها (المنتدى الاقتصادي العالمي) السبت الماضي في الدوحة حول التنافسية العربية، جلسة بعنوان (البطالة قنبلة موقوتة) لدراسة مشكلة البطالة في العالم العربي بناء على تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٥ الذي اشار الى ما مجموعه ٨٠ مليون فرصة عمل يجب على الدول العربية خلقها من الان حتى سنة ٢٠٢٠ للمحافظة على المستوى الحالي للبطالة.

ورأت جنيفر بلانكي، كبيرة الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي، أن البطالة تشكل بالفعل قنبلة موقوتة في العالم العربي مضيفة ان العالم العربي لن يتمكن من مواجهة التزايد المستمر لمعدلات البطالة من دون تغييرات جذرية في اقتصادياته.

من جانبه عد رئيس مجلس الاعمال العربي شفيق الجبر ما جاء في التقرير جرس انذار يدعو الى الاستيقاظ من السبات موضحا ان نسبة البطالة العربية تتراوح ما بين ١٥ ٪ و ٣٠ ٪.

وأكد الجبر أن التحدي الحقيقي هو التوصل الى خلق معدل ٤ ٪ من الوظائف سنويا على مدى الخمسة عشر عاما المقبلة ملاحظا ان ذلك لم يحصل ابدا في الماضي.

ورغم انه يرى بان البطالة هي اخطر مشكلة يواجهها العالم العربي في السنوات المقبلة يعتقد كبير الاقتصاديين للشرق الاوسط وشمال افريقيا في البنك الدولي مصطفى النابلي ان المواجهة الناجحة لهذه الافة تظل ممكنة بشروط اهمها اعتماد اصلاح اقتصادي جذري في البلدان العربية.

وتعتقد بلانكي من جانبها انه لا تزال هناك فرصة سانحة لمعالجة الامر لكنها تحذر من انه اذا انتظرت القيادات السياسية العربية طويلا فسوف يكون هناك احتمال قوي لتململ شعبي.

وطالب شفيق الجبر المجتمعات العربية بان تبتدع اسلوبا جديدا للتفكير يبتعد عن الاسلوب التقليدي مناديا بجذب التكنولوجيا و توطينها مع تطوير التعليم كشروط لمواجهة البطالة. وقال ان رد الفعل العربي حول التقرير الاول الذي صدر حول الموضوع في سنة ٢٠٠٢ لم يكن بالفاعلية المطلوبة.

وفي حين يرى النابلي ان التصدي العاجل لمشكلة البطالة هو الذي سيحرك الاصلاح السياسي في البلاد العربية والعكس صحيح. قال نائب رئيس مجلس الاعمال العربي خالد عبد الله الجهاني انه لا يوجد ارتباط بين احلال الديمقراطية والتنمية.

ويستدل الجهاني على ما يطرحه بان اكبر نسب النمو الاقتصادي نراها في الهند والصين وسنغافورة ودبي ملاحظا انه في ما عدا الهند لا يمكن اعتبار بقية البلاد المذكورة ديمقراطية.

وسارع الجهاني الى توضيح ان ذلك لا يعني انني ضد الاصلاح الديموقراطي في المنطقة لكن الاولوية للاصلاح الاقتصادي وبالتالي لخلق ٨٠ مليون فرصة عمل لكي لا تنهار الديمقراطيات الناشئة.

وتتوزع اعلى ارقام البطالة العربية على الدول ذات الكثافة الديموغرافية العالية وتتصدر مصر والجزائر والمغرب وسوريا قائمة الدول التي يشملها التحدي حسب ما افاد الدكتور طارق يوسف استاذ الاقتصاد في جامعة جورج تاون.

وأوضح يوسف الذي اجرى دراسة مفصلة حول الموضوع انه اعتمد مقاييس علمية منها النمو الديموغرافي والتركيبة السكانية والعمرية للدول العربية.

غير ان تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٥ الذي يعد اول محاولة منهجية لقياس و تقييم الاداء الاقتصادي في الدول العربية تم من خلاله تصنيف اقتصاديات ١٢ دولة عربية من حيث قدرتها التنافسية، كشف ان المشهد في العالم العربي يبدو مشوبا بالغموض على المدى القصير.

وأضاف التقرير الذي شارك في اعداده فريق من كبار الاكاديميين والمختصين ان مسيرة النمو في العالم العربي تتباطأ منذ فترة الثمانينيات على الرغم من ان هذه المنطقة تشهد اعلى معدلات للاستثمار في العالم ما لا يدع مجالا واسعا للتفاؤل بالمستقبل.